حدود اليقين

طلال مقصد

حدود اليقين

طلال مقصد

محتويات الكتاب

بيان منهجي

يقوم هذا الكتاب على شرطين لتفسير أي ادعاء يُطرح بوصفه قولاً عن الواقع:

الاتساق الداخلي، وكفاية الدليل.

الاتساق شرط أوليّ؛ فما ينقض نفسه أو يناقض شروط التفكير الأساسية يفقد قابليته للفهم قبل أن يخضع للاختبار.

وكفاية الدليل شرط إجرائي؛ إذ لا يُمنح الادعاء مرتبة الحقيقة إلا بقدر ما يقدّم من مسوغات تتناسب مع مستواه.

التمييز هنا حاسم:

ما يتهاوى تناقضًا لا يُفسَّر بوصفه قولاً معقولاً،

وما لا يسنده دليل كافٍ لا يُرفع إلى مرتبة الجزم، بل يبقى في دائرة الإمكان.

تعليق الحكم ليس نفيًا، كما أن غياب الدحض ليس إثباتًا.

إمكان التصور لا يمنح وجودًا، وغياب البرهان لا يؤسس برهانًا مضادًا.

وعليه، فإن عبء الإثبات يقع على من يقدّم الادعاء، لأن التفسير المعرفي يقتضي تبريرًا يتناسب مع حجم ما يُدّعى.

هذا الكتاب لا يتعهد بهدم معتقد، ولا بتشييد يقين بديل.

إنه يلتزم حدًّا واحدًا:

ألا يُفسَّر القول بما يتجاوز ما يبرره، وألا يُمنح الادعاء أكثر مما يحتمله دليله.

تصدير

لم يكن الدافع وراء هذا الكتاب الرغبة في الانتصار لموقفٍ ضد آخر، بل شعور متزايد بالقلق من "سهولة اليقين" التي تتسلل إلى وعينا المعاصر. في زمن تتكاثر فيه الإجابات القاطعة، تُطرح قضايا متباينة — الغيب والواقع، الوجدان والمنطق — ضمن مستوى واحد من الادعاء، دون تمييزٍ دقيق بين ما يمكن البرهنة عليه، وما يبقى في نطاق التأويل أو الاحتمال.

هذا العمل محاولة لإعادة النظر في حدود السؤال قبل استعجال الجواب. ليس الغرض تقويض معنى، ولا تثبيت بديلٍ عنه، بل فحص الشروط التي تجعل الادعاء مشروعًا أو غير مشروع. كثير من صراعاتنا الفكرية لا تنشأ من نقص في المعلومات، بل من غموض في المنهج؛ من عدم الانتباه إلى اللحظة التي تتحول فيها اللغة من أداة وصف إلى مصدر إيحاء، أو يُطالَب العقل بما يتجاوز نطاق اشتغاله دون بيانٍ لمسوغات ذلك.

كُتبت هذه الصفحات لمن يرون في عبارة "لا أعرف" موقفًا معرفيًا لا يقل قيمة عن أي يقين مُعلن. إنها دعوة إلى التمييز بين الشعور بالحاجة إلى المعنى، وبين الادعاء بامتلاكه؛ وإلى قبول أن تعليق الحكم في بعض المسائل قد يكون تعبيرًا عن انضباطٍ لا عن عجز.

لن يجد القارئ هنا وعدًا بحسم الأسئلة الكبرى، ولا رغبة في إبقائها مفتوحة بلا ضابط. ما سيجده هو التزامٌ بمحاولة تطبيق معيارٍ واضح: أن يُقبل الادعاء بقدر ما يُبرهن، ويُعلَّق حين لا تتوافر مسوغاته، ويُرفض إن نقض شروطه الذاتية. وما عدا ذلك، يبقى في دائرة الاحتمال.

هذا الكتاب لا يسعى إلى إغلاق السؤال، بل إلى جعله أكثر دقة؛ ولا إلى إطفاء القلق المعرفي، بل إلى تنظيمه ضمن حدود منهجية واضحة، تحفظ للعقل حقه في النقد، وللإنسان حقه في التساؤل.

طلال مقصد

مقدمة

ينصبّ هذا الكتاب على فحص الشروط التي تجعل قولاً ما صالحًا لأن يُعامل بوصفه «معرفة»، لا على تقديم مضامين جاهزة. فإذا كان التصدير قد بيّن الدافع، فإن هذه المقدمة تضبط المسار الإجرائي للبحث، وتحدّد المجال الذي يعمل فيه العقل حين يتناول قضايا الأصل والمعنى والغاية.

لا ينطلق العمل من التشكيك في صلاحية العقل أو اللغة، ولا من الادعاء بعجزهما، بل من الإقرار بأن كل أداة معرفة تعمل ضمن شروط تحدد نطاقها. والاعتراف بهذه الشروط لا يُبطل الأداة، بل يحفظ اتساقها ويمنع تمددها خارج ما يسوّغه البرهان. فاستعمال العقل في فحص شروط عمله ليس خروجًا عليه، بل تفعيلاً لقدرته على النقد الذاتي.

يتحرك البحث عبر مستويين مترابطين:

الأول يعنى بتحليل شروط الاشتغال؛ أي تحديد ما يمكن للعقل أن يثبته، وما ينبغي أن يُعلّق الحكم فيه، انطلاقًا من أن ما لا يُحسم ليس بالضرورة نقصًا، بل قد يكون تعبيرًا عن طبيعة الوعي وحدوده.

أما المستوى الثاني، فيتتبّع الكيفية التي تنتقل بها الفرضيات من حيّز الإمكان الذهني إلى مرتبة التقرير عن الواقع، مع مراقبة اللحظة التي يتحول فيها السؤال إلى يقين دون مسوغ كافٍ.

كما يسعى الكتاب إلى التمييز بين نمطين من التفسير: تفسيرٍ تقتضيه المعطيات، وآخر يتجاوزها استجابةً لحاجة نفسية إلى الاطمئنان. وفي هذا الإطار يُطرح سؤال المعنى والقيمة لا بوصفه تقريرًا مسبقًا، بل بوصفه مجالاً للفحص: هل المعنى معطًى يُكتشف، أم علاقة تُبنى داخل التجربة؟ وهل يمكن للقيم أن تتأسس داخل الخبرة الإنسانية دون افتراضات تتجاوز ما تسوغه المعطيات؟ يظل الجواب رهينًا بما تسمح به شروط البرهنة، لا بما تمليه الرغبة في الحسم.

إن هذا البحث تمرين في الانضباط المعرفي: مقاومة القفز فوق الدليل، وقبول تعليق الحكم حيث لا تتوافر شروطه. إنه التزام بالمنهج إلى أقصى مداه الممكن، مع استعداد دائم لمراجعة النتائج، والتعامل مع الاحتمال بوصفه أفقًا مفتوحًا للفهم لا ثغرةً يجب سدّها. بهذا المعنى، يصبح القارئ شريكًا في مسار البحث، مشاركًا في الجهد الإنساني لفحص حدود العقل وإمكان المعرفة.

الفصل الأول

ماهية الادعاء وبنية اليقين

يظهر الادعاء في اللحظة التي يخرج فيها الوعي من حدود التجربة الذاتية إلى مساحة القول عن الواقع. الفرق بين عبارة «أنا أشعر» وعبارة «الأمر كذلك» ليس فرقًا لغويًا بسيطًا، بل تحوّل في طبيعة العلاقة مع العالم. الأولى تعبّر عن حالة داخلية، أما الثانية فتتجاوز الذات لتقرر شيئًا يُفترض أنه قائم بصرف النظر عن قائلِه. في هذه المسافة يتشكل ما يمكن تسميته ادعاءً ذا طابع يقيني؛ أي قولٌ لا يكتفي بالتعبير عن تجربة، بل يعرض نفسه بوصفه تقريرًا عن الواقع.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من الخطاب تتداخل في هذا المجال دون أن تتطابق. هناك خطاب يُقدَّم بوصفه تقريرًا عن بنية الوجود، ويسعى إلى إثبات حقيقة عامة لا تتوقف على صاحبها. وهناك خطاب يعبّر عن تموضع الإنسان أمام العالم؛ أي اختيار طريقة للفهم والعيش تمنحه اتساقًا داخليًا ومعنى. وهناك أخيرًا لغة تشير أكثر مما تُقرر، تستخدم الرمز والاستعارة للتعبير عما لا يُصاغ بسهولة في قوالب منطقية صارمة.

الإشكال لا ينشأ من وجود هذه الأنماط الثلاثة، بل من الانتقال غير المعلن بينها. فحين يُعرض موقف وجودي بوصفه حقيقة عن العالم، أو تُستخدم لغة رمزية لإسناد تقرير واقعي دون بيان صريح لطبيعة هذا التحول، ينشأ التباس في طبيعة الادعاء نفسه. ويصبح من الضروري التمييز بين ما يُقال عن العالم، وما يُقال عن موقع الإنسان منه.

كل قول يزعم أنه يصف الواقع يلتزم، من حيث المبدأ المنهجي، بشروط معينة.

أول هذه الشروط أن يظل مستقلاً عن رغبة قائله؛ فالحقيقة، إن كانت كذلك، لا تتبدل بتبدل حاجات الوعي إليها. وثانيها أن يكون القول متماسكًا في ذاته، فلا يعتمد في مقدماته على مبدأ ثم يتخلى عنه عند نتائجه. أما الشرط الثالث فهو أن يظل الادعاء، من حيث المبدأ، قابلاً للمساءلة والنقد، وألا يُعلن نفسه خارج نطاق الفحص العقلاني.

عند غياب هذا التحديد، قد يتحول الادعاء إلى بنية متحركة تنتقل بين مستويات مختلفة بحسب السياق. فإذا طُلب منه أن يبرر سلطته بوصفه حقيقة عامة، قد يقدم نفسه تقريرًا معرفيًا. وإذا وُوجه بمعيار البرهان، قد ينسحب إلى كونه اختيارًا شخصيًا. وإذا كُشف تناقض في لغته، قد يُعاد تفسيره بوصفه رمزًا أو استعارة دون توضيح كافٍ لطبيعة هذا الانتقال.

هذا التحول قد لا يكون مقصودًا دائمًا، لكنه يخلق صعوبة في تحديد طبيعة القول وحدوده.

من هنا يظهر التوتر بين العقل والوجدان. العقل، بوصفه أداة تحليل وضبط، يطالب بالاتساق وبالتمييز بين المستويات. وهو لا يمنح يقينًا مطلقًا في المسائل التي تتجاوز معطياته، لكنه يحدد ما يمكن قوله وما ينبغي التوقف عنده. أما الوجدان فيمنح التجربة حرارتها والتزامها، ويجعل الموقف حيًا في صاحبه، لكنه لا يكفي وحده لإضافة عنصر معرفي إلى الواقع الخارجي.

لا يعني هذا التقليل من قيمة التجربة الوجدانية، ولا إنكار أثرها في تشكيل الحياة الإنسانية، لكنه يفرض ألاّ يُمنح الشعور بصدق ما سلطة تحويله إلى حقيقة عامة؛ فشدة الإحساس باليقين لا تكفي، بذاتها، لتثبيت مضمون هذا اليقين في العالم، مهما بدا حقيقيًا أمام الذات.

بهذا المعنى، يهدف هذا الفصل إلى تحديد موضع الادعاء قبل مناقشة مضمونه. فليس السؤال هنا: هل الادعاء صادق أم كاذب؟ بل: ما طبيعته أصلاً؟ أهو تقرير عن بنية الوجود، أم تعبير عن تموضع الإنسان داخله؟ إن ضبط هذا السؤال الأولي شرط لأي نقاش لاحق، لأن الخلط بين المستويين هو ما يولد كثيرًا من الالتباسات الفلسفية.

الفصل الثاني

العقل والوجدان في التعامل مع ادعاءات التفسير الكلي

لا يواجه الوعي الإنساني الأسئلة الكبرى بوصفها مسائل نظرية محايدة، بل بوصفها مطالب ملحّة تمس بنيته الداخلية. إن السؤال عن أصل الوجود أو غايته لا ينشأ من فضول عقلي بارد، بل من توتر عميق بين محدودية الإنسان وبين تطلعه إلى معنى يتجاوز هذه المحدودية. في هذا المجال تتداخل وظيفتا العقل والوجدان، ويتشكل ما يسمى ادعاء اليقين.

تنشأ المعضلة حين تنتقل التجربة الشعورية من كونها استجابة داخلية إلى أن تصبح تقريرًا عن طبيعة الواقع. فالحاجة إلى العدل المطلق، أو الأمان الكلي، أو المعنى الشامل، قد تبدأ بوصفها شعورًا مشروعًا يعكس هشاشة الكائن أمام الفناء. غير أن هذا الشعور كثيرًا ما يُعاد تفسيره بوصفه دليلاً على وجود ما يقابله في الخارج. وهكذا يتحول النقص الوجودي إلى حجة على كمال مفترض، وتتحول الرغبة إلى قرينة على التحقق. غير أن الانتقال من الحاجة إلى الوجود ليس انتقالاً بديهيًا؛ فالرغبة تكشف عن بنية الذات، لا عن بنية العالم بالضرورة.

في مرحلة لاحقة يتدخل العقل، لا بوصفه مكتشفًا، بل بوصفه منظمًا لما سبق أن تشكل وجدانيًا. تُصاغ المبررات، وتُرتب الحجج، وتُستدعى مبادئ عامة لتمنح الشعور إطارًا منطقيًا. غير أن هذا المسار قد ينقلب من بحثٍ مفتوح إلى عملية تثبيت لما تم تبنيه سلفًا. عندئذٍ لا يبدأ التفكير من سؤال، بل من نتيجة يُراد الدفاع عنها. يصبح العقل أداة ترتيب لا أداة اختبار، وتتحول الحجة إلى غطاء يمنح الانفعال هيئة تقرير.

يبلغ التوتر ذروته عند الحدود التي يعجز فيها العقل عن الحسم. حين تتلاشى المعطيات الكافية للبت في مسألة ما، يقف العقل موقفًا معلّقًا، لا يشير غياب الجواب القاطع إلى نقص يحتاج إلى ملء، ولا يمنح أي احتمال صفة الثبات. ومع ذلك، قد يميل الوجدان، بدافع الحاجة إلى الاستقرار، إلى استثمار هذا المجال المفتوح، فيثبّت فيه ما يتوافق مع حاجته، فيمنح محتملات لا رجحان لها صفة اليقين الذاتي.

ومن هنا ينشأ الخلط بين الإمكان والوقوع. فكون تصور ما غير متناقض لا يجعله واقعًا، وكون تفسير ما ممكنًا لا يمنحه صفة الضرورة. الإمكان يظل في حدود الذهن ما لم يقم دليل ينقله إلى مستوى التحقق. وحين يُعامل الإمكان معاملة الواقع، لا يكون ذلك نتيجة برهان، بل استجابة لرغبة في إنهاء التردد.

للتجربة الوجدانية أثرٌ حاسم في تشكيل الحياة الإنسانية، فهي تمنح التجربة معناها الداخلي وتضفي على الاختيار حرارة الالتزام. غير أن الشعور بصدقٍ ما، مهما اشتدّ حضوره في الذات، لا يرقى بذاته إلى مرتبة الحقيقة العامة.

فاليقين الذي يُعاش في الداخل يظلّ تجربة ذاتية ما لم يُسند إلى معيار يتجاوز حدود الشعور، إذ إن شدة الإحساس لا تقوم مقام البرهان، ولا يكفي وضوحه في الوعي ليُثبت مطابقته لطبيعة العالم.

لإن ما يُسمى يقينًا كلياً كثيرًا ما يتشكل من هذا التداخل: حرارة شعورية تمنح الالتزام شدته، وصياغة عقلية تمنحه صورة تقريرية. غير أن اجتماع الشعور بالقطع مع لغة التقرير لا يكفي لجعل القول حقيقة عن الواقع. فقد يكون اليقين صادقًا بوصفه تجربة داخلية، دون أن يكون صادقًا بوصفه وصفًا للعالم.

من هنا، لا يكون التوتر بين العقل والوجدان صراعًا بين خصمين، بل التباسًا في توزيع الصلاحيات. العقل يضبط ويميز ويُبقي المجال مفتوحًا حيث لا يملك الحسم، والوجدان يمنح المعنى والالتزام دون أن يتحول إلى مرجع معرفي. وحين يُحفظ هذا التمييز، يتراجع الادعاء المفرط، ويستعيد كل من العقل والوجدان موقعه دون أن يطغى أحدهما على الآخر.

الفصل الثالث

حدود المشروعية المعرفية ومعيار التقرير عن الواقع

ليست كل عبارة متماسكة، ولا كل تجربة عميقة، جديرة بأن تُسمّى معرفة. فالمعرفة ليست انفعالاً صادقًا، ولا اتساقًا لغويًا داخليًا، بل علاقة مشروطة بين الوعي والعالم. إنها تتطلب من الوعي أن يخرج من دائرة رغبته، وأن يخضع لمعيار يتجاوز حاجته النفسية إلى الطمأنينة أو المعنى.

لكي يرتقي قولٌ ما إلى مرتبة التقرير عن الواقع، لا بد أن يستوفي حدًّا أدنى من شروط المشروعية. أول هذه الشروط أن يكون مستقلاً عن رغبة قائله؛ أي أن يحتفظ بإمكان مخالفته لما يتمنى الوعي أن يكون عليه العالم. فالحقيقة، إن كانت كذلك، لا تُشتق من الحاجة إليها، بل قد تقف أحيانًا على الضد منها. وكل يقين لا يظهر إلا حيث تشتد الحاجة إليه يظل عرضةً للشبهة؛ لأن المعرفة تقتضي مسافة فاصلة بين التوق الداخلي وبين ما يُدّعى أنه قائم في الخارج.

الشرط الثاني أن يحدد الادعاء ما الذي يمكن أن يضعه موضع المساءلة. فالمعرفة لا تتأسس على حصانة مطلقة، ولا على قدرة الادعاء على استيعاب كل اعتراض داخل بنيته. القول الذي لا يمكن تصوّر أي ظرف قد يُظهر خطأه لا يكون تقريرًا معرفيًا، بل يتحول إلى موقف مغلق على ذاته. ليس المقصود هنا إخضاع كل قضية لمختبر تجريبي، بل التأكيد على أن الادعاء الذي يتحدث عن الواقع ينبغي أن يظل مفتوحًا من حيث المبدأ على إمكان المراجعة، وألا يعلن نفسه فوق كل مساءلة.

عند هذه النقطة تظهر فجوة دقيقة كثيرًا ما يُغفل عنها: الفجوة بين إمكان التصور وبين تحقق الوجود. قدرة العقل على تخيل فرضية متماسكة لا تمنحها بذاتها صفة التحقق في الخارج. يمكن للوعي أن يبني عددًا غير محدود من الصور المتسقة، لكن الواقع لا يلتزم بما نستطيع تصوره، بل بما يتحقق فيه بالفعل. الاتساق شرط ضروري لأي قول، لكنه ليس شرطًا كافيًا لكونه حقيقة.

ينشأ الإشكال حين يُمنح الإمكان الذهني صفة الضرورة الوجودية. فالانتقال من عبارة «يمكن أن يكون» إلى عبارة «هو كائن» ليس خطوة عقلية خالصة، بل يتطلب مبررًا إضافيًا. وإذا لم يوجد هذا المبرر، بقيت الفرضية في حدود الاحتمال، مهما بلغت درجة انسجامها الداخلي. إن خلط الإمكان بالتحقق هو أحد أبرز مصادر التضخم الميتافيزيقي، حيث تتحول الفكرة من احتمال مشروع إلى يقين معلن دون جسر كافٍ يعبر بها إلى الواقع.

في هذا السياق ينبغي إعادة فهم ما يُسمى حدود العقل. فهذه الحدود ليست عجزًا يجب تعويضه، بل تعبير عن نزاهة معرفية.

حين يتوقف العقل عند نقطة لا تتوفر فيها معطيات كافية للحسم، فإن هذا التوقف ليس فراغًا ينتظر تعبئته، بل موقفًا يحمي الوعي من الادعاء المجاني. الاعتراف بعدم المعرفة ليس انهيارًا، بل انضباطًا؛ لأنه يميز بين ما يمكن تقريره وما ينبغي تركه مفتوحًا.

لا يعني ذلك أن العقل يمنح يقينًا مطلقًا في كل ما يتناوله، ولا أنه قادر على الإحاطة الشاملة بالوجود. لكنه يظل أداة ضبط تميّز بين القول الذي يملك مسوغًا كافيًا، والقول الذي يتجاوز معطياته. إن وظيفته الأساسية ليست صناعة المطلق، بل منع الالتباس بين الرغبة والحقيقة، وبين الإمكان الذهني والتحقق الخارجي.

في ضوء هذه المعايير، يصبح من الضروري التمييز بين نمطين من الخطاب: خطاب يزعم أنه يقرر حقيقة عن بنية الواقع، وخطاب يعبّر عن موقف وجودي يمنح صاحبه معنى أو اتساقًا داخليًا. الأول يلتزم بشروط المشروعية المعرفية، ويظل خاضعًا للمساءلة من حيث المبدأ. أما الثاني فله مشروعيته في نطاق التجربة الشخصية، لكنه لا يكتسب بذلك سلطة التقرير عن العالم بوصفه كذلك.

وعليه، فإن الادعاء المتعلق بطبيعة الوجود، إذا عُرض بوصفه معرفة، يظلّ مطالبًا بهذه الشروط. أما إذا قُدم بوصفه اختيارًا وجوديًا أو التزامًا شخصيًا، فإنه يتحرر من عبء البرهان، لكنه يفقد في المقابل صفة الحقيقة الملزمة للآخرين. وبين هذين المجالين، يتحدد موضع كل يقين وحدوده دون إنكار للتجربة، ودون منحها ما يتجاوز نطاقها.

الفصل الرابع

في مواجهة الصمت: حدود اللغة وفخاخ النحو

يقف الوعي البشري عند تخوم العالم الذي يستطيع فحصه، مزوداً بأدوات تشكلت لفهم الظواهر وربط الأسباب بالنتائج. غير أن لحظة مفصلية تبرز حين يبلغ التفكير حداً لا تتوافر بعده معطيات يمكن إخضاعها للاختبار أو القياس. هنا لا ينتهي السؤال، بل يتبدل طابعه؛ ينتقل من مجال ما يمكن تحليله إلى مجال ما يمكن تصوره فحسب. هذه المنطقة ليست فراغاً ينتظر الاكتمال، بل حدّاً يكشف طبيعة الأداة ذاتها. فالعقل لا يتعطل عند التخوم، بل تظهر بنيته: قدرته على الاشتغال مشروطة بموضوع يمكن ضبطه، فإذا غاب الموضوع القابل للفحص، بقيت الأداة بلا مادة تعمل عليها.

إن الصمت الذي يواجهه الوعي عند هذه النقطة ليس نقصاً طارئاً في المعرفة، بل تعبير عن التقاء الأداة بحدودها البنيوية. وهنا ينكشف الدور الخفي للغة؛ فاللغة التي تُستخدم لمحاولة تجاوز هذا الصمت تنتمي في أصلها ونموها إلى العالم الفيزيائي الذي نشأت فيه. مفاهيمنا مشبعة بخبرة السببية والزمن والمكان، وعندما تُسقِط هذه المفاهيم على ما يُفترض أنه خارج تلك البنية، فإنها لا تنقل معرفة، بل تعيد تدوير أدواتها في مجال لا تملك معايير للتحقق منه.

غير أن ما ينكشف عند هذه التخوم لا يقتصر على حدود اللغة وحدها، بل يمتد إلى حدود المعنى نفسه. فالمعنى لا يقوم مستقلاً عن البنية التي تنتجه؛ إنه ليس خاصية كامنة في الأشياء خارج شروط إدراكها، بل أثر ينشأ داخل إطار الوعي الذي يصوغ العلاقة بين الظاهرة ومفهومها. وحين تتجاوز اللغة مجال تحققها، لا يتعطل التفسير فحسب، بل يتلاشى المعنى بوصفه حكماً مشروعاً. فما لا يقع ضمن شروط الفحص لا يكون فاقداً للجواب فقط، بل فاقداً لإمكانية المعنى المحدد أصلاً. بذلك يغدو السؤال في تلك المنطقة سؤالاً عن قابلية القول، لا عن حقيقة قائمة يمكن البرهنة عليها.

إن الخداع الأكبر يكمن في "بنية النحو" ذاتها. فبناء الجملة في أغلب اللغات البشرية يفرض ثنائية "الفعل والفاعل"، وهو ترتيب يستدعي ذهنياً فاعلاً لكل حدث. فعندما يستخدم الوعي أفعالاً مثل "بدأ" أو "نظّم" أو "خلق"، فإنه يقع في أسر ضرورة لغوية قبل أن تكون ضرورة وجودية. إن وجود فعل "خلق" في قواميسنا لا يقرر حقيقة عن أصل العالم بقدر ما يكشف عن آلية لغوية تحتم وجود "خالق" لغوياً لاستقامة الجملة. هكذا يتحول النحو إلى مختبر للأوهام، حيث تُنتج اللغة كيانات نظرية لمجرد سد ثغراتها الوظيفية.

من هذه النقطة تنشأ إحدى أكثر الحركات الذهنية شيوعاً: تحويل ما لا نعرفه إلى سند لما نزعم معرفته. فبدل أن يبقى المجهول مساحة مفتوحة، يُستدعى ليؤدي وظيفة تبريرية عبر التسمية. غير أن التسمية ليست كشفاً، بل ترتيب لغوي يمنح المجهول هيئة مألوفة. المجهول لا يمنح أي أطروحة أفضلية، لأنه يفتقر إلى الشروط التي تسمح بالمفاضلة؛ إنه حياد كامل، وأي محاولة لملئه بدعوى يقينية هي إضافة من خارج بنيته، لا استنتاجاً منها.

لكن، لماذا يبدو الصمت ثقيلاً إلى هذا الحد؟ ذلك لأن الوعي لا يطلب المعرفة فحسب، بل يطلب الطمأنينة التي يمنحها القول. الفراغ المعرفي يُشعر الذات بتعليقها في عالم لا يقدم ضمانات، لذا يميل الشخص إلى استبدال الصمت بإجابة لغوية مكتملة، حتى لو لم تكن قابلة للفحص. هنا يتداخل البعد الوجودي بالبعد المعرفي: الحاجة إلى المعنى تتحول إلى تقرير عن الواقع عبر وسيط اللغة. غير أن الحاجة، مهما بلغت شدتها، لا تمنح صاحبها حق تحويلها إلى حقيقة موضوعية.

تتجلى النزاهة المعرفية في القدرة على التمييز بين ما يمكن البرهنة عليه وبين ما هو مجرد إسقاط لغوي. الوقوف أمام الحدود والاعتراف بشروط الأداة ليس انسحاباً، بل اتساق مع بنيتها. فتعليق الحكم في المسائل التي تتجاوز معايير التحقق ليس فراغاً سلبياً، بل انضباطاً يمنع القفز غير المبرر من الإمكان اللغوي إلى التحقق الوجودي. العقل، وإن لم يكن قادراً على إنتاج يقين مطلق في هذه المسائل، يملك سلطة الامتناع عن إضفاء مشروعية على ما لا تتوافر له شروطها.

في ضوء ذلك، يغدو الصمت اختباراً لطبيعة علاقتنا بالحقيقة، لا فراغاً يطلب الامتلاء.

هل نسمح لحدود الأداة أن تبقى حدوداً، أم نحوّلها عبر اللغة إلى ممرات تخيلية؟

إن كل ما يقع خارج مجال الفحص يظل في دائرة الإمكان الذهني، والإمكان لا يتحول إلى وجود إلا بدليل يتجاوز مجرد قابليته للقول. ما لا يمكن إخضاعه لشروط المشروعية المعرفية يبقى احتمالاً مفتوحاً، لا حكماً مثبتاً على طبيعة العالم.

ينتهي هذا الفصل إلى أن حدود اليقين ليست فجوة في العالم، بل خاصية في وعينا به. الصمت هو الموقف الوحيد الذي يحترم جلال الحقيقة دون أن يحصرها في قوالب لغوية ضيقة.

وبين الإغراء بإغلاق السؤال عبر الإنشاء اللغوي الذي يحوّل الإمكان إلى تقرير عن الواقع، والشجاعة في إبقائه مفتوحاً عبر الصمت المعرفي، يتحدد الموقف الذي يختاره الوعي: إما أن يحتمي بإجابة لغوية، أو أن يقبل بأن الوجود أوسع من قدرتنا على التسمية.

الفصل الخامس

ضرورة الوجود وفائض التفسير

ينطلق العقل من مبدأ السببية لفهم ما يحدث داخل العالم. فهو يربط كل حادث بشروطه السابقة، ويرى في الطبيعة شبكة من العلاقات المنتظمة. غير أن الإشكال يبدأ حين ننتقل من تفسير الأحداث داخل العالم إلى السؤال عن العالم كله: ما سببه؟ هنا يتحول البحث من تتبع أسباب ضمن النظام إلى مطالبة بسببٍ للنظام نفسه.

هذه النقلة تفترض أمرًا غير مُبرهن: أن ما يصدق على الأجزاء يجب أن يصدق على الكل. السببية كما نعرفها تعمل داخل الزمان والمكان، أي ضمن

حدود التجربة. لكنها لا تمنحنا، بذاتها، حقًا منطقيًا في القول إن الوجود بأسره يحتاج إلى سبب خارج عنه. نحن نعتاد رؤية الأشياء مشروطة بغيرها، فنميل إلى تعميم هذا النمط على العالم كله، من غير أن نتأكد من مشروعية هذا التعميم.

عند هذه النقطة يظهر مفهوم «الواجب» بوصفه نهايةً للتسلسل؛ أي افتراض وجود لا يمكن تصور عدمه كي يتوقف السؤال. في صورته الأولى، لا يتجاوز هذا المفهوم كونه حدًا ذهنيًا يمنع الامتداد إلى ما لا نهاية. لكنه يتحوّل، في الخطاب الذي يتجاوز حدود الفحص، من فكرة تنظّم التفكير إلى كيانٍ محدّد الصفات: فاعل، عالم، مريد. وهنا يقع فائض التفسير. ما كان أداة لإغلاق السؤال يصبح إجابة مكتملة، محمّلة بخصائص لم تثبتها الضرورة الأولى.

ليس الميل إلى البحث عن سبب خارج العالم نتيجة استدلال منطقي خالص، بل قد يكون تعبيرًا عن حاجة الوعي إلى استقرار تفسيري.

فالإنسان يميل إلى إغلاق الأسئلة المفتوحة، لأن البقاء داخل مجال الاحتمال المستمر يخلق توترًا معرفيًا ووجوديًا. غير أن الحاجة إلى الطمأنينة لا تكفي لتبرير إضافة فرضية تفسيرية لا تستند إلى ضرورة برهانية.

من هنا تبرز أهمية مبدأ الاقتصاد في التفسير؛ فكلما أمكن فهم الظواهر ضمن بنيتها الداخلية دون استدعاء مستويات تفسيرية إضافية، كان ذلك أقرب إلى النزاهة المعرفية. التفسير الذي يضيف كيانات أو افتراضات لا يمكن اختبارها أو تعيينها قد يمنح شعورًا بالاكتمال، لكنه لا يضيف معرفة جديدة.

ويظهر الإشكال بوضوح أكبر حين يُقال إن العالم «ممكن» أو «مفتقر» في ذاته، ولذلك يحتاج إلى ما يُسمّى «موجودًا غنيًا» يمنحه الوجود. غير أن هذا «الغِنى» ليس معطًى قابلاً للفحص، بل وصفٌ يُستنتج من تعريفٍ نظري مسبق للوجود بوصفه ما ينبغي أن يكون مكتفيًا بذاته.

فنحن لا نقف خارج العالم لنقيس عليه إمكانه أو ضرورته. لذا يمكن، بالقدر نفسه، تصور العالم بوصفه الحقيقة الأولى التي لا تحتاج إلى سند خارجها. إذْ لا يوجد برهان قاطع يُلزم بأحد الخيارين.

ويتصل بذلك القول بالغائية: أن انتظام العالم يدل على قصد سابق. لكن الانتظام لا يفرض القصد بالضرورة. فالقوانين الداخلية قد تفسر استقرار الظواهر دون الحاجة إلى افتراض غاية مفروضة من خارجها. تحويل النتيجة إلى هدف يعكس ميلاً إلى قراءة الوجود على صورة الذات.

من هنا يبرز مبدأ بسيط: لا نضيف فرضيات ما لم تكن هناك ضرورة ملزمة. فإذا كان العالم يُفهم من خلال بنيته الداخلية، فإن إضافة كيان مفارق ذي صفات شخصية تمثل توسعًا في البنية التفسيرية لا يبرره سوى الاشتهاء الوجودي. هذا الفرض المضاف لا يقلص الغموض، بل يوسعه؛ فبدلاً من السؤال عن ضرورة العالم، نصبح أمام سؤال عن ضرورة ذلك الكيان وخصائصه.

ينتهي التحليل إلى أن «ضرورة الوجود» ليست حقيقة مكتشفة بقدر ما هي فرضية تنشأ من عدم الرضا بالاكتفاء البنيوي للعالم. قد يبقى أصل الوجود سؤالاً مفتوحًا، لكن تحويل هذا السؤال إلى يقين مشخص، يتجاوز ما تسمح به الأدلة. إن الاعتراف بحدود أدواتنا الفكرية لا يعني أن وراءها موضوعًا مفارقًا بالضرورة، بل يعني فقط أن قدرتنا على التحليل تقف عند حدّ ما.

وأحيانًا، يكون الامتناع عن ملء الفراغ بما يريحنا هو الموقف الأكثر صرامة. فالصمت المعرفي ليس عجزًا عن الإجابة، بل اختيارًا يحفظ للنقاش حدوده، ويمنع تحويل الإمكان الذهني إلى تقرير نهائي عن طبيعة الوجود.

الفصل السادس

الوعي في أفق الاحتمالات الطبيعية

لا يستلزم الامتناع عن الفرضيات التفسيرية الشاملة إنكار المعنى، كما لا يستلزم رفض الادعاء بالتفسير الكلي الوقوع في العدمية. هذا الربط الشائع يقوم على افتراض غير مُفحوص: أن المعنى لا يقوم إلا إذا كان مُعطىً من خارج العالم. غير أن هذا الافتراض ذاته يحتاج إلى برهان، لأنه يفترض أن القيمة لا يمكن أن تنشأ إلا إذا كانت مسبوقة بقصد كوني أو رسالة متعالية.

المعنى، كما يتجلى في التجربة الإنسانية، لا يظهر بوصفه خاصية مادية في الأشياء، ولا بوصفه شفرة مودعة في بنية الكون تنتظر الاكتشاف. إنه يتشكل حين يدخل الوعي في علاقة فعّالة مع الواقع. فالوعي ليس مجرد أداة استقبال، بل قدرة تنظيم وتأويل وترجيح. إنه يُرتّب الوقائع ضمن سياق، ويُقيم بينها علاقات، ويمنح بعضها وزنًا دون بعض. ومن هذه الحركة ينشأ ما نسميه معنى.

بهذا الفهم، لا يكون المعنى إضافةً على الطبيعة، بل نمطًا من الظهور داخلها. العالم يعمل وفق انتظاماته، لا ينطق بقصدٍ ولا يحمل في ظواهره دلالةً معلنة. غير أن هذا الصمت لا يعني خواءً، بل يعني أن الدلالة لا تُستخرج من الأشياء بوصفها معطى جاهزًا، بل تُبنى عبر تفاعل الكائن الواعي مع شروط وجوده. إن ما نُسمّيه قيمة ليس عنصرًا فيزيائيًا، بل موقعًا يتحدد داخل شبكة من الاهتمامات والحاجات والتجارب.

وإذا كان الوعي هو المجال الذي يتكوّن فيه المعنى، فإن هذا لا يفضي إلى نسبية سائبة. فالوعي لا يعمل في فراغ، بل داخل عالم يقاوم ويُقيّد ويُصحّح. التجربة ليست إسقاطًا حرًا، بل احتكاكًا دائمًا بواقع لا يستجيب للرغبة لمجرد كونها رغبة. من هذا الاحتكاك تتحدد حدود المعقول، وتُختبر صلاحية القيم، ويتمايز الممكن من الوهم. لذلك فإن القول بأن المعنى يُصاغ لا يعني أنه اعتباطي، بل يعني أنه يُبنى ضمن شروط موضوعية لا يمكن تجاوزها دون ثمن معرفي أو عملي.

إن العالم، بوصفه أفقًا طبيعيًا مفتوحًا للفحص، لا يقدم وعدًا مسبقًا، ولا يفرض رسالة جاهزة. لكنه يمنح إمكانًا: إمكان أن ينشأ داخله كائن قادر على الفهم، وعلى صياغة دلالته الخاصة. وهنا يتبدل السؤال. لم يعد المطلوب اكتشاف خطة مكتوبة سلفًا، بل إدراك كيفية تشكّل المعنى ضمن حدود الخبرة. ليس البحث عن يقينٍ كليّ هو ما يمنح الحياة وزنها، بل القدرة على بناء اتساق داخلي بين ما نعرفه وما نعيشه.

القبول بهذا الأفق لا ينطوي على إنكار لما يتجاوز التجربة، بل على الامتناع عن تحويل الإمكان الذهني إلى تقرير وجودي. ما لا يقوم عليه دليل كافٍ يبقى في دائرة التعليق، لا يُنفى تعسفًا ولا يُثبت رغبةً. غير أن هذا التعليق لا يشلّ الحياة، لأن الحياة لا تنتظر الحسم الوجودي النهائي لكي تمارس معناها. الإنسان لا يعيش بوصفه متلقيًا لرسالة مكتملة، بل بوصفه كائنًا ينسج دلالته في سياق محدود، ويعيد صياغتها مع كل تجربة.

وعليه، لا يقود غياب التفسير المفارق إلى العدمية، بل إلى انتقال في مركز الثقل: من انتظار المعنى إلى ممارسته، ومن طلب الضمانة المطلقة إلى قبول المسؤولية المعرفية. القيمة لا تُكتشف كشيءٍ مخفي، بل تُبنى عبر الفعل، وتُختبر عبر الواقع، وتُعدَّل عبر الخبرة. المعنى لا يُمنح، بل يتكوّن في العلاقة بين وعيٍ يسأل وعالمٍ يقاوم.

إن الوعي في أفق الاحتمالات الطبيعية ليس حالة نقص، بل حالة نضج. إنه إدراك أن حدود المعرفة ليست عيبًا، بل شرطًا للاتساق؛ وأن المعنى ليس أثرًا لمصدر غامض، بل ثمرة احتكاك دائم بين الإنسان وعالمه. في هذا الأفق، لا يكون الصمت فراغًا، بل مساحة مفتوحة للفهم والعمل، حيث يظل المعنى مشروعًا مستمرًا، لا وعدًا مؤجلاً ولا عطيةً مكتملة.

الفصل السابع

حدود العقل وإمكان المعرفة

بعد أن تبيّن أن فرض الاكتفاء البنيوي للعالم لا يقل مشروعية عن فرض نقيضه، وأن المعنى يتشكّل داخل الوعي بوصفه علاقة لا عطية مفارقة، يبرز سؤال أخير لا يقلّ جوهرية: ما حدود العقل الذي يقوم بكل هذا العمل؟ ما مدى مشروعية ثقته بنفسه، وما الأفق الذي ينبغي له أن يتوقف عنده دون أن ينقلب إلى ادعاء؟

إن العقل ليس سلطة مطلقة، بل أداة ذات شروط. هو يعمل ضمن بنيات الإدراك واللغة والتجربة، ويصوغ أحكامه داخل أطر مفهومية موروثة ومتطورة في آن. من هنا فإن كل معرفة هي معرفة بشرية، أي مشروطة بحدود الكائن العارف. هذا لا يطعن في صدقيتها، لكنه يضعها في سياقها الصحيح: المعرفة ليست كشفًا لجوهر مطلق قائم خلف الظواهر، بل تنظيمًا متماسكًا للخبرة وفق قواعد عقلية قابلة للمراجعة.

إن الخلل لا يقع في استخدام العقل، بل في تأليهه. حين يُعامل العقل بوصفه قادرًا على تجاوز شروطه الخاصة، يتحول من أداة نقد إلى مصدر يقين متعالٍ. وفي المقابل، فإن التشكيك المطلق في قدرته يسقط في تناقض ذاتي، لأنه يستخدم العقل ليطعن في العقل. بين هذين الحدّين يقوم الموقف المتزن: عقل يثق بقدرته على الفهم ضمن مجاله، ويعترف في الوقت ذاته بحدوده البنيوية.

الحدود هنا ليست جدرانًا صمّاء، بل خطوط تمييز. فهناك فرق بين ما يمكن إخضاعه للتجربة والتحليل، وما يتجاوزهما إلى افتراضات لا سبيل إلى اختبارها. تجاوز هذا الفرق هو ما يولّد النزاعات حول المطلقات غير القابلة للفحص التي لا تنتهي، لأن أطرافها يتحركون خارج أفق الدليل. أما حين يُحترم هذا الفرق، فإن الحوار ينتقل من صراع حول المطلق إلى بحث مشترك في الممكن.

إن الاعتراف بحدود العقل لا يختزله، بل يحميه من التورّط في ما ليس من شأنه. فالعقل الذي يعرف موضعه، أكثر قوة من عقل يتوهّم الإحاطة بكل شيء.

إن قدرته الحقيقية تتجلّى في التحليل، والتمييز، وربط الأسباب بالنتائج، وبناء النماذج القابلة للاختبار. أما الأسئلة التي تتعلق بما وراء كل تجربة ممكنة، فإن أقصى ما يستطيع العقل إزاءها هو بيان بنيتها، لا الفصل النهائي فيها.

هنا تتكامل الصورة التي بدأت منذ الفصول الأولى: عالم يعمل وفق انتظامه، ووعي يمنح المعنى من داخله، وعقل يشتغل ضمن حدوده دون ادعاء. ليست الغاية إغلاق الأفق، بل تحريره من الأوهام التي تثقل حركته. فحين يُعاد العقل إلى مجاله، ويُفهم المعنى بوصفه فعلاً إنسانيًا، يغدو المشروع المعرفي أكثر تواضعًا وأكثر صلابة في آن.

في ضوء ذلك، لا تكون حدود العقل علامة نقص، بل شرط إمكانه. إنها الإطار الذي يسمح له بأن يكون عقلاً، لا خيالاً متضخمًا. ومن داخل هذا الإطار فقط يمكن للإنسان أن يبني معرفة متماسكة، ويعيش معنى يصوغه بنفسه، دون أن يحمّل العالم ما لم يدّعه، ودون أن يطالب الوجود بما لا يملك برهاناً على ضرورته.

الفصل الثامن

الأخلاق في غياب الضمان المطلق

حتى دون افتراض مرجعية مفارقة للوجود، ودون التسليم بأن ما يتجاوز التجربة يمكن أن يتحول إلى يقين، لا يختفي السؤال الأخلاقي، بل يتغيّر موضعه. فلا يعود البحث عن مصدر متعالٍ للإلزام، بل عن كيفية فهم الإلزام داخل عالم يمكن تفسيره دون استدعاء أساس مفارق.

لطالما ارتبطت الأخلاق، في تصورات كثيرة، بفكرة مرجعية تتجاوز الإنسان. فالقيمة تُنسب إلى مصدر أعلى، والإلزام يُفهم بوصفه امتثالاً لإرادة

سابقة على الفعل الإنساني. غير أن هذا الربط ليس نتيجة ضرورة عقلية، بل اختيار تفسيري. وإذا لم يُثبت هذا الافتراض، فلا يترتب على سقوطه سقوط الظاهرة الأخلاقية نفسها، بل يترتب فقط إعادة النظر في تفسيرها.

يمكن، دون افتراض مصدر مفارق، فهم الإلزام الأخلاقي بالرجوع إلى شروط الحياة المشتركة. فالإنسان لا يعيش معزولاً، بل ضمن شبكة من الاعتماد المتبادل. أفعال مثل الكذب أو الظلم لا تُعد إشكالية لأنها تخالف أمراً غيبياً، بل لأنها تقوّض شروط الثقة والتعاون التي يقوم عليها الوجود المشترك. بهذا المعنى، يمكن تفسير الإدانة الأخلاقية بوصفها استجابة عقلانية لآثار الفعل داخل هذا المجال.

كذلك يمكن فهم الشعور بالمسؤولية من خلال وعي الفاعل بعواقب أفعاله. فالفعل لا يبقى محصوراً في صاحبه، بل يمتد أثره إلى غيره. حين يُدرك الإنسان هذا الامتداد، ينشأ شكل من أشكال الإلزام المرتبط بالاتساق: الامتناع عن تقويض الشروط التي تجعل التعايش ممكناً.

لا يستلزم هذا التفسير الادعاء بأن الأخلاق حقيقة مطلقة أو بنية ثابتة مفروضة على كل سياق. بل يكفي القول إن المجتمعات، عبر تاريخها، طورت معايير لتنظيم الفعل بما يحفظ إمكان العيش المشترك ويحد من الأذى غير الضروري.

يمكن أن تكون هذه المعايير تاريخية ومتغيرة، دون أن تكون اعتباطية. معيار تقييمها لا يكون الرجوع إلى مطلق مفارق، بل النظر في آثارها الفعلية على إمكان الحياة المشتركة.

في هذا الإطار، لا تُفهم الأخلاق كأوامر نازلة من خارج التجربة، بل كمحاولات إنسانية لضبط الفعل ضمن حدود عالم لا يمنح تعويضاً كونيًا عن نتائجه. غياب الضمان المطلق لا يؤدي إلى إلغاء الإلزام، بل إلى إعادة موضعه داخل المجال الإنساني نفسه، حيث يخضع للنقد والمراجعة.

وعليه، يمكن فهم الأخلاق دون افتراض أصل متعالٍ لها. فهي لا تحتاج إلى قداسة كي تكون موضوع مساءلة، ولا إلى وعدٍ بالخلاص كي تكون ذات أثر. يكفي أن يُنظر إليها بوصفها استجابة لشروط واقعية تتعلق بالتعايش والحد من الإضرار المتبادل.

غير أن هذا الفهم نفسه لا يُطرح كيقين نهائي. إنه تفسير ممكن، يخضع — كسائر التفسيرات — لمعيار الاتساق وكفاية الدليل. فإذا طُرح ادعاء يتجاوز هذا الإطار، عاد إلى القاعدة العامة التي تحكم هذا الكتاب: عبء الإثبات على من يدّعي، وما لا يُبرهن يُعلّق.

الخاتمة

حدود اليقين وعبء الإثبات

بعد هذا المسار من التفكيك والتحليل، لا تنتهي الرحلة بإعلان يقين جديد، ولا بإصدار حكم نهائي، بل بتحديد موقعنا المعرفي بدقة أكبر. لقد كان الهدف منذ البداية فحص طبيعة الادعاءات: متى يكون قولاً معرفياً، ومتى يكون موقفاً وجودياً، وما الذي يحدث حين تختلط المنطقتان؟

تبين عبر الفصول أن الإشكال لا ينشأ من التجربة الوجدانية، بل من تحويلها إلى تقرير عن بنية الواقع. حين يُقدَّم بوصفه موقفاً وجودياً، يظل ضمن دائرة الحرية الشخصية؛ أما حين يُطرح كحقيقة كونية ملزمة، فإنه يخضع لمعايير المشروعية المعرفية الصارمة، حيث يقع عبء الإثبات على المدعي، لا على المتلقي. وما يملك قيمة وجدانية عميقة لا يكتسب بالضرورة صفة التقرير عن الواقع.

لم يكن المقصود إفراغ العالم من المعنى، بل إعادة توزيع الأدوار: للعقل مجال الضبط والنقد، وللوجدان مكان التجربة وليس البرهان. الاعتراف بحدود المعرفة لا يساوي تبني العدمية، بل يعني التحرر من وهم الامتلاك النهائي للحقيقة. العقل، وإن كان غير قادر عن بلوغ يقين مطلق في المسائل التي تتجاوز نطاق الفحص، يظل قادراً على تمييز ما يتجاوز معطياته.

الصمت الذي يواجهه الوعي عند حدود السؤال ليس فراغاً ينتظر ملأه، بل كشف عن شرط اشتغال الأداة. القدرة على الوقوف أمام هذا الصمت دون استعارة تفسير زائد هي في ذاتها موقف ناضج؛ فليس كل ما يمكن تصوره يجب أن يُعلن واقعاً، وليس كل ما يبعث الطمأنينة يكتسب شرعية معرفية.

تصل هذه الرحلة إلى نتيجة منهجية واضحة: ما يتجاوز شروط البرهنة يبقى في دائرة الإمكان، ولا يتحول إلى يقين إلا بوجود مسوغ معرفي كافٍ.
بين التجربة الوجدانية بوصفها اختياراً شخصياً، والادعاء بوصفه تقريراً عن الواقع، مسافة ينبغي الحفاظ عليها، لأن صون هذه المسافة هو ما يحفظ كرامة التفكير.

هذا الكتاب لا يوجَّه إلى فريق دون آخر. فادعاء الحقيقة يظل مسؤولية من يتبناه، بينما يبقى تعليق الحكم موقفًا مشروعًا ما لم يقم دليلٌ كافٍ يرفعه إلى مرتبة اليقين.

في هذا الوضوح يكمن صدقٌ من نوعٍ آخر: صدق لا يعد بخلاصٍ مفارق، بل باتساقٍ داخلي، وبالقدرة على الاعتراف بحدود ما نعرف، من غير أن نحول جهلنا إلى يقين، أو شكّنا إلى عقيدة.

انتهى

الإطار الفلسفي العام للكتاب وحدود تمايزه

يتحرك هذا الكتاب داخل أفق فلسفي يتقاطع مع تقاليد متعددة في الفكر الحديث والمعاصر، ولا سيما تلك التي انشغلت بحدود المعرفة، وتحليل بنية اللغة، ومشروعية الادعاء الميتافيزيقي. وهو، في هذا السياق، يلتقي مع أسئلة طرحتها الفلسفة النقدية منذ إيمانويل كانط حول شروط إمكان المعرفة وحدود العقل، كما يتقاطع مع التحليل اللغوي الذي بلوره لودفيغ فتغنشتاين في مساءلته للعلاقة بين بنية اللغة وحدود القول.

غير أن هذا العمل لا يتبنى أطروحة بعينها، ولا ينتمي إلى مدرسة محددة، بل يستثمر أدوات تحليلية طوّرتها هذه التقاليد من أجل فحص طبيعة الادعاء المعرفي ذاته. فالسؤال المركزي هنا ليس الدفاع عن موقف ميتافيزيقي أو نقضه، بل تحديد الشروط التي تجعل قولاً ما مشروعًا بوصفه تقريرًا عن الواقع.

وإذا كان هذا المسار يلتقي أحيانًا مع نزعات نقدية ظهرت في أعمال ديفيد هيوم في تفكيك دعوى العلّية الضرورية، أو مع النزعة الاختبارية عند كارل بوبر في اشتراط القابلية للمساءلة، فإن التقاطع هنا هو تقاطع في الإشكال لا في النتائج. فالكتاب لا يسعى إلى إعادة إنتاج مشروع سابق، بل إلى إعادة صياغة سؤال اليقين ضمن أفق معاصر يميز بدقة بين الإمكان الذهني والتحقق الواقعي، وبين التجربة الوجدانية والادعاء المعرفي.

وعليه، فإن الإحالات الواردة في فهرس المراجع لا تشير إلى تبنٍّ مباشر، بل إلى وعي بالسياق الفلسفي الذي يتشكل داخله هذا العمل، وإلى اعتراف بأن التفكير في حدود العقل واللغة ليس سؤالاً طارئًا، بل جزء من تاريخ طويل من المساءلة النقدية.

المراجع الإطارية للعمل

- **لودفيغ فتغنشتاين:** رسالة منطقية فلسفية (Tractatus Logico-Philosophicus).

- **لودفيغ فتغنشتاين:** بحوث فلسفية (Philosophical Investigations).

- **إيمانويل كانط:** نقد العقل المحض (Critique of Pure Reason).

- **ديفيد هيوم:** محاورات في الدين الطبيعي (Dialogues Concerning Natural Religion).

- **برتراند راسل:** مشكلات الفلسفة (The Problems of Philosophy).

- **كارل بوبر**: منطق البحث العلمي (The Logic of Scientific Discovery).
- **ألفرد جولز آير**: اللغة والحقيقة والمنطق (Language, Truth and Logic).

إننا لا ننهزم أمام الحقيقة، بل أمام رغبتنا في أن تكون الحقيقة مطابقة لتوقعاتنا.

في هذا الكتاب، يخوض طلال مقصد مواجهة نقدية مع ما يسميه "سهولة اليقين" التي تحيط بالأسئلة الكبرى.

هل المعنى الذي نعتنقه حقيقة نكتشفها، أم بناء لغوي نُقيمه اتقاءً لقلق الصمت؟

من خلال تفكيك أدوات الإدراك نفسها، يميّز هذا العمل بين ما يستطيع العقل أن يبرهنه، وما يُضاف إلى الادعاء بدافع الحاجة إلى الطمأنينة. إنها دعوة إلى شجاعة معرفية: شجاعة الوقوف أمام المجهول دون استعارة يقين جاهز، والاعتراف بأن "لا أعرف" ليست ضعفًا، بل بداية النزاهة.

«حدود اليقين» ليس كتابًا لهدم المعتقدات، بل ميزانًا يعيد لكل ادعاء حجمه الطبيعي، ويؤسس لمسؤولية أخلاقية تنبع من التجربة الإنسانية ذاتها، بعيدًا عن فائض التفسير ووعود الضمان المطلق.